

Distr.: General
6 April 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السبعون

جنيف، 19-30 حزيران/يونيه 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

مؤشر القدرات الإنتاجية لصنع السياسات القائم على الأدلة

موجز

ذكر الأونكتاد منذ أمد بعيد أن تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي أمران أساسيان لتمكين البلدان من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والتعجيل بالحد من الفقر، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل. ولهذا السبب، وجب وضع القدرات الإنتاجية في صميم السياسات الإنمائية المحلية والشراكات الإنمائية العالمية. وبغية مساعدة الدول الأعضاء على تحديد موقفها فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي، ومن ثم كيفية تعديل طريقة سرد كل دولة على حدة لسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، وضع الأونكتاد مؤشر القدرات الإنتاجية.

ويرد في هذه المذكرة تحليل موجّه نحو السياسات بشأن مؤشر القدرات هذا، فضلاً عن مناقشة آثاره على صنع السياسات القائم على الأدلة وتنفيذها، إضافة إلى استنتاجات والطريق إلى الأمام.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- وضع الأونكتاد تصوراً لمفهوم القدرات الإنتاجية وعرفه في تقرير أقل البلدان نمواً، 2006: تطوير القدرات الإنتاجية بأنها "الموارد المنتجة، وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد مجتمعة قدرة بلد ما على إنتاج سلع وخدمات وتمكنه من النمو والتطور". وقد اكتسب هذا المفهوم مزيداً من الأهمية بعد إدراجه ضمن برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وبرنامج عمل الدوحة (للعقد 2022-2031). وبغية تفعيل مفهوم القدرات الإنتاجية على الصعيد الوطني، وضع الأونكتاد مؤشر القدرات الإنتاجية، الذي يرمي إلى دعم البلدان النامية، كل على حدة، في تحديد حالة قدراتها الإنتاجية، وما يتصل بذلك من ثغرات وقيود، وكيفية تحسين هذه القدرات. وعملاً بالولاية التي أسندها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأونكتاد، ووفقاً للفقرة 76(ك) من مافيكيانو نيروبي الذي اعتمده الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في تموز/يوليه 2016 (الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد)، أنهى الأونكتاد عملية وضع مؤشر القدرات الإنتاجية⁽¹⁾. وغطى الجيل الأول من المؤشر 193 اقتصاداً خلال الفترة 2000-2018، وجرى تحديثه ليشمل البيانات حتى نهاية عام 2021. وصُممت مجموعة القدرات الإنتاجية وتركيباتها وجمعت 46 مؤشراً صُنفت ضمن الفئات الثماني التالية: رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي، والطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والتغيير الهيكلي. ولهذا السبب، فهذا المؤشر متعدد الأبعاد يُستخدم في التحليل والقياس الإحصائي والقدرة على وضع المعايير.

2- وقد جرى تجريب استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية في العديد من البلدان النامية، واستُخدم لتقييم ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية في بلدان مستعدة اختبرت لهذا الغرض. وهذه التقييمات تحللات تشخيصية متعددة الأبعاد ترمي إلى الرد على السؤال المتعلق بالكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تعالج، على أفضل وجه، أي ثغرات أو قيود تعترض قدراتها الإنتاجية. وتتيح هذه التقييمات رؤى فريدة عن أداء الاقتصادات، وتساعد على تحديد المزايا النسبية للاقتصاد والقيود الملزمة التي تعوق بناء القدرات الإنتاجية الوطنية، فضلاً عن تصميم استراتيجيات التدخل. ويشجع برنامج عمل الدوحة أقل البلدان نمواً على إجراء تقييمات لثغرات قدراتها الإنتاجية الوطنية. وعلاوة على ذلك، من شأن هذه التقييمات أن تبرز أنماط ضعفها. وقد شجعت لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأونكتاد على مواصلة عمله المنهجي لقياس التقدم المحرز في تطوير القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وكشف العقبات التي تعوق تطويرها في البلدان النامية، وعلى تبادل نتائج عمله لاستخدامها مدخلاً لتقييمات الأثر التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتقارير الرصد التي تعدها لجنة السياسات الإنمائية بشأن البلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً⁽²⁾.

3- ويدعم الفريق الاستشاري الإحصائي التقني والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى الذي أنشأته الأمانة العامة للأونكتاد في عام 2022 صياغة مؤشر القدرات الإنتاجية. ويدعم الفريق الاستشاري الإحصائي والتقني مواصلة صقل مؤشر القدرات وتطويره وتوسيع نطاقه، بما في ذلك من طريق تحديث وتنقيح هذا المؤشر دورياً، وذلك بهدف الإسهام في سلامة منهجيته، وتعزيز تطبيقه واستخدامه في المنتديات الإحصائية والأكاديمية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. ويُسدي المجلس الاستشاري الرفيع المستوى مشورته في مجالات البحوث وتنمية القدرات وصياغة السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بمحتوى الأطر السياسية والمؤسسية وركائزها الرئيسية تحسباً لنوعية التدخلات السياسية في البلدان

(1) TD/519/Add.2؛ E/RES/2017/29

(2) E/RES/2017/29

النامية. والهدف من ذلك هو توجيه تطبيق مفهوم القدرات الإنتاجية ومؤشر القدرات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، باعتبارهما عنصرين أساسيين في صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية من الجيل الجديد.

4- واستجابة للاهتمام المتزايد الذي أبدته الدول الأعضاء، ما فتئ الأونكتاد يصمم وينفذ، بالتعاون الوثيق مع حكومات بلدان بعينها، برنامجاً شاملاً متعدد السنوات والأبعاد للتدخلات السياساتية على نطاق الاقتصاد من أجل بناء القدرات الإنتاجية باستخدام مقاربة تحويلية قائمة على الأدلة، والتحول من اعتماد تدخلات قصيرة الأجل ومتجزأة على أساس المشاريع إلى اعتماد مقاربة سياساتية متكاملة طويلة الأجل على أساس البرامج فيما يتعلق بالتنمية تتدرج ضمن تصور أكثر شمولاً على نطاق الاقتصاد. ويعتزم الأونكتاد النهوض بعمله المتعلق بالقدرات الإنتاجية في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ثم إن بناء القدرات الإنتاجية المحلية على أساس البرنامج الشمولي للأونكتاد، استناداً إلى تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية، أمرٌ أساسي للتحوّل الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، وتنويع الصادرات، وزيادة المشاركة في التفاعل الاقتصادي الدولي من طريق التجارة الدولية والاستثمار وسلاسل قيمة الإنتاج الإقليمية والعالمية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر بشكل فعال، والاضطلاع بدور دولي أكبر. ويُمكن وضع القدرات الإنتاجية في صميم صياغة السياسات وبناء المؤسسات البلدان من ضمان قدر أكبر من السيطرة على عملياتها الإنمائية المحلية في عالم ما فتئ يزداد ترابطاً، فضلاً عن تكامل اقتصادي إقليمي وعالمي يتيح فوائد أكبر.

5- وأنغولا هي البلد المستفيد الأول في إطار هذا البرنامج الشمولي، بفضل دعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وقد عُرضت تفاصيل تنفيذ المشروع في آن واحد والنتائج الملموسة التي تحققت حتى الآن في حدث جانبي عُقد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛ وأُتاحت مناقشة التدخلات البرنامجية والتغييرات السردية، فضلاً عن النتائج التي تحققت إلى حينه، دروساً مفيدة في مضمار السياسة العامة والطريق إلى الأمام لبلدان أخرى طلبت تدخلات مماثلة ودعمًا مماثلاً من الأونكتاد.

ثانياً- الحجج الموضوعية المؤيدة للقدرات الإنتاجية

6- لا يوجد مسار إنمائي واحد يناسب الجميع يمكن للبلدان اتباعه لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن ثمة بعض المكونات الضرورية للنمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة في أي بلد، مثل الاستقرار السياسي ووجود مؤسسات تعمل بشكل جيد. والقدرات الإنتاجية القوية أحد العناصر الهامة الأخرى، إذ تشكل العمود الفقري للقدرة على إنتاج السلع والخدمات.

7- وسبق أن نوقش موضوع تعزيز القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي في مؤتمرات دولية رئيسية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، والدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للأونكتاد. وأكدت الإعلانات الوزارية، فضلاً عن برامج العمل، وأزيميو نيروبي، ومافيكيانو نيروبي، وعهد بريدجتاون الذي اعتمده الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، أن تنمية القدرات الإنتاجية أمرٌ أساسي للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

8- وتوجد أربعة أسباب أساسية لاستمرار الخطاب العالمي بشأن الحاجة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي. أولاً، في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية، لم تؤثر حلقات النمو الاقتصادي المرتفع في بداية العقد الأول من القرن الحالي بشكل كبير على إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين نمو إنتاجية عموم الاقتصاد. وثانياً، ما فتئ معظم الاقتصادات النامية يواجه تحديات عندما تعسى إلى تعزيز قطاع التصنيع فيها والارتقاء بمستواها التكنولوجي، وهما أمران حاسمان في بناء

القدرة الإنتاجية والتعجيل بالتحول الهيكلي. وثالثاً، يعني تباطؤ النمو الاقتصادي ومحدودية التنوع الاقتصادي أن هذه الاقتصادات معرضة للصدمات الخارجية السلبية، سواء كانت صدمات اقتصادية أو سياسية أو صحية. ورابعاً، حتى عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي القوي، ما يزال العديد من البلدان النامية حبيس فخّي الدخل المنخفض والدخل المتوسط؛ ومن ثم، يقتضي الأمر تعزيز القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد وتحولاً اقتصادياً هيكلياً.

9- وما فتئ يتزايد الوعي بأهمية القدرات الإنتاجية في عملية التنمية. فتعزيز القدرات الإنتاجية شرطٌ أساسي حاسم لتحقيق التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، وهو ضروري أيضاً لبناء القدرة على الصمود اجتماعياً واقتصادياً، وتحمل العواقب السلبية للصدمات الخارجية. ومع ذلك، لا يوجد مخطط عالمي بسيط وموحد عالمياً قادر على تمكين البلدان النامية من التصدي للتحديات المستمرة والناشئة ذات الصلة بالتنمية؛ ولهذا السبب، تدعو الحاجة إلى تصميم سياسات واستراتيجيات إنمائية خاصة بكل بلد على أساس ظروفه الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ومصادر موارده، وقدراته المؤسسية، وعموم الظروف المحلية والإقليمية.

10- وقد أسهمت الجائحة في تعزيز الترابط والتكامل النظميين بين البلدان، وأفضت إلى تحديات أساسية، لا سيما في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، أعاقت القدرة على التعامل مع العواقب الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة والواسعة النطاق وعلى إطلاق عمليات التعافي. وأبرزت الأزمة أيضاً أن التصدي لمثل هذه التحديات العالمية يتطلب تدخلات سياساتية عالمية متسقة واستجابات قوية. وأثرت الجائحة على جميع البلدان بدرجات وضمن مستويات متفاوتة وبأحجام مختلفة، وأتاحت دروساً فيما يتعلق بضرورة اتخاذ إجراءات تخفيف سريعة وجماعية، والحاجة إلى أنظمة للإنذار المبكر، وتخطيط التأهب، لتتمكن هذه البلدان من التصدي بسرعة وفعالية لأحداث أخرى مماثلة في المستقبل. وتضررت بشكل أكبر كل من البلدان التي لها قدرات إنتاجية أضعف والبلدان ذات الاقتصادات الهشة. فقد واجهت الاقتصادات ذات القدرات الإنتاجية الضعيفة مثلاً تحديات كبيرة في تصنيع وإتاحة الإمدادات والمعدات اللازمة بشكل سريع لمواجهة انتشار فيروس كورونا. وبالنظر إلى عدم وجود القدرات الإنتاجية اللازمة محلياً لتصنيع هذه السلع الحيوية وتوريدها بشكل سريع، اعتمدت اقتصادات كثيرة، مثل اقتصادات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتماداً كبيراً على الواردات. ومع ذلك، كان استيراد هذه الإمدادات خلال الجائحة صعباً، لا سيما وأن سلاسل الإمداد تعطلت، وارتفعت مستويات الطلب المحلي في البلدان المنتجة والمصدرة، وفُرضت قيود على صادرات هذه المواد و/ أو كانت ثمة قيود ثابتة على العملات الأجنبية. وقد جعل هذا الأمر مسألة تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية في معظم البلدان النامية أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

11- وفيما يتعلق بآثار الاقتصاد الكلي، شهدت بعض الاقتصادات الضعيفة التي تعتمد بشكل كبير على تصدير مواردها الخام انخفاضاً في الطلب على صادراتها، وتراجعاً في تدفقات تحويلاتها المالية وخدماتها السياحية. ولهذا السبب، ضعفت محلياً قدرتها على تمويل عمليات التصدي للأزمة بشكل سريع. وشملت هذه الآثار، على سبيل المثال لا الحصر، ركوداً اقتصادياً، واضطرابات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد، وانخفاض تدفقات التجارة العالمية، وزيادة تدفقات رأس المال من البلدان النامية إلى الخارج، وانخفاض الناتج العالمي ونسبة العمالة، وتضاؤل القدرات في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، لتمويل استجابات سريعة للمساعدة في التصدي للجائحة. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات الفقر المدقع في العديد من الاقتصادات النامية لأول مرة منذ عام 1998، وهو ما أفضى إلى عكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس على مدى عدة عقود.

12- وتستوجب أوجه الضعف إزاء الصدمات الخارجية، المتأصلة في الاقتصادات الضعيفة هيكلية، فضلاً عن استمرار التحديات المتصلة بالتنمية، صنع جيل جديد من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية والتجارية التي محورها تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. ومن الشروط المسبقة في هذه العملية تحديد المستويات الراهنة للقدرات الإنتاجية لفرادى الاقتصادات، ومن ثم تصميم وتنفيذ استجابات شمولية من حيث التدخلات السياسية على نطاق الاقتصاد وبناء المؤسسات.

ثالثاً - مفهوم القدرات الإنتاجية

13- يشدد تعريف الأونكتاد لمفهوم القدرات الإنتاجية على عناصر أساسية ثلاثة متميزة ومرتبطة في آن واحد، تتكوّن منها هذه القدرات⁽³⁾.

14- والموارد الإنتاجية هي عوامل إنتاج تشمل موارد رأس المال البشري والطبيعي والمالي والمادي. وتتعلق الموارد البشرية بكمية العمالة ونوعيتها، وتتطوي لهذا السبب على مسائل تتعلق بالتعليم والصحة والمهارات. وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية، والمياه، والغابات، وموارد الطاقة من بين موارد أخرى. وتشير موارد رأس المال إلى توافر رأس المال المالي وتكاليفه لتمويل الإنتاج والاستثمار والابتكار. وموارد رأس المال المادي هي مخزون رأس المال والبنية التحتية المادية مثل النقل، والطاقة، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

15- وقدرات زيادة الأعمال هي قدرات الشركات، والشركات المملوكة للأسر، على إنتاج السلع والخدمات. ويُميز بين الكفاءات الأساسية والقدرات التكنولوجية على النحو التالي: تشير الكفاءات الأساسية إلى تطبيق المهارات والمعارف والمعلومات المتوفرة على الموارد الإنتاجية القائمة بهدف تحويل المدخلات إلى نواتج؛ وتشير القدرات التكنولوجية إلى القدرات الدينامية للنهوض بالكفاءات الأساسية، ومن ثم زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والربحية؛ وعلى هذا النحو، فهي أساس إبداع الاقتصاد ومرورته وديناميته. وتشمل القدرات التكنولوجية، بدورها، الأنواع الخمسة التالية من المهارات: توسيع المرافق المادية (القدرات الاستثمارية)؛ والرقي بالمنتجات والعمليات (قدرات الابتكار التدريجي)؛ وتطوير أسواق جديدة (القدرات التسويقية الاستراتيجية)؛ والاستفادة من نقل التكنولوجيا (قدرات الترابط)؛ وإيجاد تكنولوجيا جديدة (قدرات الابتكار الجذرية).

16- وروابط الإنتاج تفاعلات فيما بين القطاعات الاقتصادية وبين المؤسسات من طريق تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وفيما بين الشركات والمزارع داخل الاقتصادات المحلية، وكذلك بين الشركات والمزارع في الداخل والخارج. ويُعتبر وجود روابط خلفية وأمامية وتحويل الموارد الإنتاجية من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة علامات على وجود تحول هيكلي. وبالمثل، يُعتقد منذ أمد بعيد أن الروابط والتدفقات بين المؤسسات عناصر هامة في إنتاجية البلدان وقدرتها على المنافسة، حيث استرعت الدراسات الانتباه، في جملة أمور، إلى الروابط الخلفية والأمامية وتجمعات الإنتاج. ولهذا السبب، تشمل روابط الإنتاج أنواعاً مختلفة من التفاعلات التي تؤثر على القطاعات وجميع أنواع المؤسسات مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الكبيرة، والأعمال التجارية المملوكة للأسر، والمؤسسات المملوكة محلياً، والمؤسسات المملوكة لجهات أجنبية.

(3) انظر الفقرة 1 من هذه المذكرة والأونكتاد، 2020، مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية: التركيز على البلدان النامية غير الساحلية (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

17- ويؤكد تعريف مفهوم القدرات الإنتاجية أن هذه العناصر الأساسية الثلاثة تحدد قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات في آن واحد. ولهذا السبب، فهو يشدد على التفاعلات بين العناصر الثلاثة، وعلى أن أثرها على القدرات الإنتاجية يتضخم أو يتضاءل بحسب الطريقة التي يؤثر بها كل منهما على الآخر. فعلى سبيل المثال، يبلغ استخدام الموارد الإنتاجية مستوى أعلى كلما تحسنت قدرات ريادة الأعمال وتعززت روابط الإنتاج. ويفضي الجمع بين الموارد الإنتاجية وقدرات ريادة الأعمال وروابط الإنتاج في بلد بعينه إلى مجموعة مميزة من القدرات لإنتاج السلع والخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن خصائص العناصر الثلاثة وخطتها الخاصة تحددان أنواع السلع والخدمات المنتجة، لأن القدرات الإنتاجية غالباً ما تكون خاصة بنشاط بعينه، كونها تروج لمنتجات وعمليات بعينها.

18- ولهذا السبب، يُعتبر مفهوم القدرات الإنتاجية أداة هامة لأنه يأخذ في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل التي تُسهم في التنمية الوطنية. وفيما يتجاوز هذه المقاربة الشمولية لإنتاج السلع والخدمات، يكتسي بناء القدرات الإنتاجية أهمية مُعتبرة من حيث أنه يعالج، في آن واحد، تحديات متعددة تواجه التنمية والضعف الاجتماعي والاقتصادي. وبدلاً من أن يقتصر بناء القدرات الإنتاجية على شاغل واحد مثل النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر، يمكن أن يكون له آثار إيجابية على عموم مجموعة من المسائل. فهو ينطوي مثلاً على أثر إيجابي مباشر يُخفف القيود المفروضة على جانب العرض ويحد من البطالة، وهو ما يعني ضمناً أن له دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ويُعتبر بناء القدرات الإنتاجية بالمثل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى دعم التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي - العاملين الأساسيين لتحقيق نمو شامل وتنمية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، يُمكن إنشاء حلقة حميدة بحيث يُساعد بناء القدرات الإنتاجية على تحقيق الأهداف الإنمائية مثل النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الذي يعزز بدوره عملية توسيع نطاق القدرات الإنتاجية، ويساعد على الحد من الضعف المنهجي أمام الصدمات الخارجية السلبية، مثل تلك التي سببتها الجائحة.

19- ولهذا السبب، ينطوي التركيز على القدرات الإنتاجية على قيمة مزدوجة. أولاً، يوفر رؤية واسعة للمدخلات الأساسية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد. وثانياً، يساعد هذا التركيز على توليد نتائج لها تأثير على مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه التنمية. وهذه السمة المزدوجة هي التي تمنح التركيز على القدرات الإنتاجية قيمةً كبيرة بوصفه أداة تحليلية واستراتيجية. وهو السبب الرئيسي الذي يُلزم الجهات واضعة السياسات والجهات المحللة للسياسات بضمان وضع القدرات الإنتاجية في صميم الجهود الإنمائية؛ وقد شرعت هذه الجهات في ذلك على نحو ما يتجلى من تسليطها الضوء على القدرات الإنتاجية في الاتفاقات والإعلانات الدولية. وفي الختام، من المهم ملاحظة أن القدرات الإنتاجية تحدد أيضاً الناتج المحتمل الذي يمكن تحقيقه باستخدام كامل الموارد على الصعيد المحلي. وبمرور الوقت، يتحدّد معدل النمو المحتمل للاقتصاد بنمو القدرات الإنتاجية وتطويرها.

رابعاً - مؤشر القدرات الإنتاجية

20- عند بناء مؤشر القدرات الإنتاجية، كانت التحديات تتعلق بمدى اتساع نطاق المفهوم على نحو ما صوره الأونكتاد وعرفه، ونقص البيانات القطرية المنسقة دولياً التي تصلح للمقارنة بين البلدان وبين المناطق، لإدراجها في عملية اختيار المؤشرات ذات الصلة بكل فئة من فئات مؤشر القدرات هذا. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المؤشرات في إطار أهداف التنمية المستدامة لقياس التقدم الاجتماعي والاقتصادي استناداً إلى العديد من المتغيرات الإنمائية. غير أن الطابع المتعدد الأبعاد لأهداف التنمية المستدامة وعدد المؤشرات يتطلبان وضع مؤشرات متسقة ومُرَكبة. وهذا يعني أن المتغيرات أو المؤشرات المنفردة، رغم أهميتها في قياس التقدم المحرز، لا تتيح مؤشرات عن مصادر التغيير أو العوامل الأساسية

التي تحرك أداء الاقتصاد، مثل إمكانات النمو أو التنمية في البلدان. وعلى الرغم من هذه التحديات، نجح الأونكتاد في وضع مؤشر القدرات الإنتاجية المركب، وهو مؤشر موفّق من الناحيتين المنهجية والإحصائية، لقياس مستوى القدرات الإنتاجية وثغراتها.

21- وبشكل عام، يُستخدم مؤشر القدرات لقياس المدخلات، وليس المخرجات. ويتيح أيضاً مقياس بديلة لمستوى المدخلات المطلوبة لإنتاج كمية بعينها من الناتج، مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فقد صُمم هذا المؤشر بهدف دعم البلدان النامية في تحديد حالة قدراتها الإنتاجية وثغراتها والقيود المحلية ذات الصلة والكيفية التي يمكن بها تحسين قدراتها هذه. ويستند المؤشر إلى مفهوم الركائز الثلاث الذي وضعه الأونكتاد للقدرات الإنتاجية (انظر الفقرة 1).

22- والفئات الثماني للمؤشر هي كما يلي:

(أ) رأس المال البشري: التعليم والظروف الصحية والمهارات التي يمتلكها السكان، ومعدل الخصوبة، والاندماج الشامل للبحث والتطوير ضمن نسيج المجتمع استناداً إلى عدد الباحثين ومستوى الإنفاق على الأنشطة البحثية.

(ب) رأس المال الطبيعي: توافر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك الربع الناتج عن استخراج هذه الموارد، ناقص تكلفة الاستخراج.

(ج) الطاقة: توافر مصادر موارد الطاقة واستدامتها وكفاءتها. وقياس استخدام مؤشرات الطاقة والحصول عليها، والخسائر المتصلة بتوزيعها، ومدى تجدد مكوناتها ومصادرها، يشمل إجمالي إمداداتها واستهلاكها، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده كل وحدة من وحدات النفط، وذلك لتسليط الضوء على أهمية النظم المثلّي للطاقة.

(د) النقل: قدرة شبكة النقل على نقل الأشخاص والبضائع من مكان إلى آخر، وتُعرّف بأنها قدرات شبكات الطرق والسكك الحديدية الوطنية والربط الجوي.

(هـ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مدى انتشار وإدماج شبكات الاتصالات بين السكان وقدرتهم على الاستفادة منها، بمن في ذلك مستخدمو الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة، ومؤشرات إمكانية النفاذ إلى شبكة الإنترنت ومدى أمن الخواديم.

(و) المؤسسات: الاستقرار والكفاءة السياسيين، ويقاسان بالجودة التنظيمية والفعالية والنجاح في التعامل مع الإجرام والفساد والإرهاب، وبحمائية حرية التعبير المكفولة للمواطنين وقدرتهم على تكوين الجمعيات.

(ز) القطاع الخاص: مدى دينامية القطاع الخاص وابتكاره وحيويته، وكيفية تيسير نشاطه بفضل السياسات الحكومية مثل الحصول على التمويل أو الموارد الإنتاجية الأخرى. وتحصي المؤشرات عدد طلبات تسجيل البراءات والعلامات التجارية، ومستوى سهولة التجارة العابرة للحدود، بما في ذلك الوقت والتكاليف النقدية للتصدير والاستيراد، والدعم الائتماني المحلي المقدم إلى المؤسسات التجارية، وسرعة إنفاذ العقود، والوقت اللازم لبدء النشاط التجاري.

(ح) التغيير الهيكلي: القدرة الفعلية على إجراء تحول هيكلي في الاقتصاد ومدى استعداد الاقتصاد لعملية التحول هذه، وذلك اعتماداً على مدى تطور الصادرات وتنوعها، وكثافة رأس المال الثابت، ووزن الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ينطوي التغيير الهيكلي على تحولات قصيرة الأجل تطرأ على البارامترات الاقتصادية مثل التغيرات التي تعرفها مكونات الناتج المحلي الإجمالي

أو على التجارة؛ أما التحول الهيكلي فيعني تغييرات طويلة الأجل وعميقة ومنهجية في المعايير الاقتصادية الرئيسية مثل إدماج التكنولوجيا في عملية الإنتاج والتطور النوعي للصادرات.

23- وقد اختيرت الفئات الثماني بناء على عدة اعتبارات على النحو التالي:

(أ) الأهمية النظرية والتجريبية لكل فئة لتحويل الإنتاج.

(ب) أهمية كل فئة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، حيث لا يُعتبر مؤشر القدرات أداة إحصائية فحسب، بل يعمل أيضاً على توجيه صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية في الدول الأعضاء.

(ج) الاتساق والتوافق مع أنموذج التنمية الناشئ، لأن مقارنة "العمل كالمعتاد" لم تعد خياراً. ومن الضروري اتباع مقارنة جديدة لتوجيه عملية تحويل السياسات والاستراتيجيات المحلية من تدخلات قصيرة الأجل قائمة على أساس المشاريع وذات صلة بقطاعات بعينها إلى مقاربات طويلة الأجل تشمل عموم الاقتصاد وتقوم على أساس البرامج.

(د) ربط كل فئة بتعزيز القدرات الإنتاجية بوصفها مفتاحاً لتوجيه عملية التحول الاقتصادي الهيكلي.

24- وعند اختيار المؤشرات ضمن كل فئة، روعي مدى توافر بيانات وإحصاءات متسقة وموثوقة ويمكن مقارنتها دولياً. وقد أضافت ندرة البيانات وتدني مستوى جودتها، فضلاً عن أن البيانات لربما لا يمكن مقارنتها عبر البلدان، مزيداً من القيود على عملية اختيار المؤشرات. ويعتمد بناء مؤشر القدرات على نواة مشتركة من سلاسل البيانات المنسقة والموحدة عالمياً والمتاحة بغض النظر عن مستوى التنمية والقدرة الإحصائية. وعلى الرغم من هذه التحديات، بُذلت جهود للحفاظ على مستوى عالٍ من الدقة والمنهجية لمؤشر القدرات، وذلك بالتوازي مع التأكد من أن كل مؤشر مفيد وقابل للاستخدام. وجرى، على سبيل المثال، تقادي استخدام عدد كبير من المؤشرات حتى لا تتعدّد أكثر عملية تفسير استخدام هذه المؤشرات والتدخلات على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

25- ويرمي مؤشر القدرات إلى الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو مستوى القدرات الإنتاجية اللازم لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة استناداً إلى مقياس مؤشرات أخرى غير مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي؟ وما هي خطة السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتسريع وتيرة النمو الشامل والتنمية في البلدان النامية؟ وما هي مصادر هذا النمو؟

26- وتكتسي العلاقات والترابطات بين المؤشرات المستخدمة والفئات المختارة بعداً هاماً يؤخذ في الاعتبار عند اختيار المؤشرات. والغاية من ذلك هي التشديد على أهمية السببية مقارنة بالارتباطية. واستناداً إلى الأدبيات الموجودة والإطار المفاهيمي المعمول به، يرمي استخدام مؤشر القدرات مثلاً إلى تقييم كيف يمكن لتحسينات رأس المال البشري مساعدة الاقتصادات على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو القدرة على قيادة الأعمال في القطاع الخاص. والهدف الأساسي من هذا المؤشر هو تغيير سرديات السياسات واستراتيجيات التدخل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولهذا السبب، ينبغي النظر إلى مؤشر القدرات على أنه كلّ متكامل، حيث تكون للتدخلات في مجال ما آثارٌ غير مباشرة على مجال آخر، مما يشير إلى أن الحاجة تدعو إلى برنامج شامل ومتعدد القطاعات والسنوات. ويحتوي المؤشر على العديد من السمات الأخرى كما يلي:

(أ) يتماشى مؤشر القدرات مع الإطار النظري والمفاهيمي للقدرات الإنتاجية الذي وضعه الأونكتاد. ويستند انتقاء المؤشرات واختيارها إلى أسس نظرية، مع التركيز على المؤشرات المباشرة ذات

الصلة بالتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ومن ثم، ينطوي مؤشر القدرات المركب هذا والمؤشرات على فوائد وعلاقات جوهرية فيما يتعلق بصياغة السياسات وتنفيذها.

(ب) ويبين المؤشر التطور الذي يشهده بلد بعينه بمرور الوقت، لأن هذا الأمر أساسي لتحديد مجالات التقدم من عدمه. ويمكن استخدام كل من مؤشر القدرات والفئات عموماً لتتبع التغيرات بمرور الوقت، وتحديد الثغرات والقيود التي يواجهها تطوير القدرات الإنتاجية، وذلك لتمكين الحكومات والجهات صاحبة المصلحة من إعادة تنظيم سياساتها أو رسم استراتيجيات تدخلها، وسد الثغرات من طريق إجراء تقييمات لثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية، التي تشكل جزءاً من مسار العمل التي يُستَرشد بها عند استخدام مؤشر القدرات؛ وهذا الأمر يساعد على قياس التقدم في مجال تطوير القدرات الإنتاجية وبتح معايير لقياس هذا التقدم، ناهيك عن سد الثغرات ورفع القيود.

(ج) على الرغم من أن مؤشر القدرات لا يرمي إلى ترتيب البلدان، إلا أنه مصمّم لتمكين خبراء التنمية والجهات صانعة السياسات من مقارنة التقدم بين البلدان المجاورة وغيرها من البلدان والمناطق المماثلة. والتجميع الأقاليمي ضروري بالقدر نفسه للمقارنة بين الأقاليم، وتيسير تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات بين البلدان والمناطق وفيما بينها. وفي هذا الصدد، يتيح استخدام مؤشر القدرات إجراء مقارنات متسقة مع السياسات بين البلدان وبين المناطق.

(د) أُعطيت الأهمية بالتساوي لكل فئة بحيث أن كلاً منها ينطوي على أمر بالغ الأهمية في تحويل الإنتاج. ويتسق ذلك مع الأدلة التجريبية والتاريخية المستمدة من التجارب الإنمائية على الصعيد القطري. فعلى سبيل المثال، يظهر في العديد من البلدان التي تطورت فيها بنيات النقل التحتية أو تلك التي تشكل الطاقة فيها مصدر تصدير رئيسياً أنها حققت تحولاً هزلياً أو ضعيفاً، بغض النظر عن الاقتصاد الحقيقي كما هو الحال في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات؛ وفي بعض الحالات، تكون أساسيات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي موفقة والمؤسسات نابضة بالحياة، لكن دور القطاع الخاص يظل هزلياً. وهذا الأمر يتسق مع رأي الأونكتاد بأن كل فئة وترابطاتها أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب، ينبغي أن تطمح السياسات إلى تنمية القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد، التي تستوجب اتباع مقاربات كلية ومتعددة القطاعات.

(هـ) ثمة علاقات جوهرية بين كل فئة من هذه الفئات، سواء كانت للفئات ارتباطية إيجابية مع مؤشر القدرات أو مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يُعتبر تعزيز رأس المال البشري أمراً أساسياً في الاستفادة من إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو في تعزيز دور القطاع الخاص. وبالمثل، ينطوي استخدام رأس المال الطبيعي على إمكانية للتحول الهيكلي، وهو أمر حيوي في تعبئة الاستثمار العام في شكل ريع من رأس المال هذا، يُستخدم لتحسين رأس المال البشري أو البنى التحتية مثلاً. وقد لا يكون لمؤشر القدرات عموماً وهذه الفئات علاقة أحادية الاتجاه بالضرورة. فهي تستخدم، قدر الإمكان، بيانات يمكن مقارنتها دولياً ومتاحة للجمهور، فضلاً عن بيانات يمكن التحقق منها.

(و) صُمم مؤشر القدرات ليكون مرناً مُجمَعاً على مستويات مختلفة، حسب فئة الدخل، والموقع الجغرافي، والتجمع الاقتصادي الإقليمي مثلاً.

(ز) قابلية مقارنة الفئات بين البلدان وداخلها سمة ترمي إلى تعزيز تحليل الثغرات والقيود المتصلة بالقدرات الإنتاجية، فضلاً عن تيسير تفسير وتطبيق مؤشر القدرات عند صياغة السياسات المحلية وتنفيذها.

27- ومنذ إطلاق الجيل الأول من مؤشر القدرات في عام 2018، نُفذ العديد من الأنشطة التشغيلية والموضوعية باستخدام هذا المؤشر، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) التفاعل مع الدول الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق بمؤشر القدرات وآثاره على السياسات.
- (ب) توعية الحكومات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، بأداء مؤشر القدرات في كل بلد بعينه وآثاره السياسية، فضلاً عن استراتيجيات التدخل اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي.
- (ج) تدريب الخبراء الفنيين والإحصائيين الوطنيين على استخدام مؤشر القدرات في صياغة السياسات وتحديد الثغرات القطاعية.
- (د) تحديد ثغرات وقيود الاقتصاد واستنباط طرق ووسائل لتعزيز القدرات الإنتاجية، وهو ما من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى صياغة سياسات فعالة ترمي إلى تسريع التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي وتعزيز عملية التنمية المستدامة.
- (هـ) إعداد دراسات تحليلية تحتوي على توصيات سياساتية مُصمَّمة خصيصاً لمواجهة تحديات التنمية الناجمة عن نقص القدرات الإنتاجية.

خامساً - تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية وبرنامج التدخل السياساتي الشامل

ألف - تقييم ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية

- 28- يُطبَّق الأونكتاد مؤشر القدرات عند تحليل ثغرات وقيود القدرات الإنتاجية التي ترد في تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية. وهذه التقييمات تحليلات تشخيصية متعددة الأبعاد هدفها الرد على سؤال كيف يمكن للبلدان النامية معالجة أي من ثغرات وقيود القدرات الإنتاجية على أفضل وجه. وهذه القدرات الإنتاجية ضرورية لتمكين القدرات الوطنية من التخطيط لنمو شامل طويل الأجل والاستجابة للصددمات الخارجية. وتتيح التقييمات رؤى فريدة عن أداء الاقتصادات استناداً إلى مؤشر القدرات والبحوث التجريبية الموجهة نحو السياسات، وتساعد على تحديد المزايا النسبية والقيود التي تعترض بناء القدرات الإنتاجية الوطنية، وتساعد أيضاً على تصميم استراتيجيات التدخل.
- 29- وتكمن حداثة وقيمة تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية في التطبيق المتسق والمنهجي للفئات الثماني من مؤشر القدرات والمؤشرات الرئيسية المستخدمة في بناء مؤشر القدرات، فضلاً عن الفحص الدقيق للسياسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة والكلية، والأطر المؤسسية والإدارية والتحديات والفرص في كل اقتصاد يشمل التقييم.
- 30- وتتيح تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية تقيماً مستقيماً للأداء الاجتماعي والاقتصادي والفرص والآفاق والتحديات ذات الصلة بتحقيق مزيد من النمو. وعلى الصعيد الوطني، تتيح التقييمات تحليلاً للقيود الملزمة الرئيسية التي تعترض بناء القدرات الإنتاجية، وتحول دون التقدم نحو تحول هيكلي وتحقيق نمو شامل ومستدام. وتتيح هذه التقييمات أيضاً توصيات وتدابير سياساتية ملموسة خاصة ببلدان بعينها لتيسير بناء قدراتها الإنتاجية في مجالات بعينها. والهدف هو تحويل مسار السياسات المحلية من الممارسة الحالية للتدخلات القصيرة الأجل على أساس المشاريع إلى تدخلات على أساس البرامج، منسقة ومستدامة على نطاق الاقتصاد. وتساعد التقييمات كذلك على تحديد احتياجات المساعدة التقنية والدعم الدولي في المستقبل لبناء قدرات الجهات واضعة السياسات على ضمان قدرة البلاد على تعزيز قدراته الإنتاجية لأغراض التنمية. وفي الختام، تشكل التقييمات نقاط انطلاق لبرنامج شامل على نطاق الاقتصاد

متعدد السنوات والأبعاد لدعم التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي من طريق تدخلات سياساتية موجهة ومصممة خصيصاً وبناء المؤسسات.

31- وينص برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً على أنه " لبناء وتعزيز القدرات الإنتاجية على الصعيد القطري، يُشجع كل بلد من أقل البلدان نمواً، بدعم من الشركاء في التنمية، على إجراء تقييمات وطنية للثغرات في القدرات الإنتاجية بغية تحليل القيود الرئيسية في بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"⁽⁴⁾.

باء - قيمة البرنامج الشمولي للمساعدة التقنية

32- يستخدم البرنامج الشمولي لبناء القدرات الإنتاجية مقارنةً تحولية على أساس الأدلة والبيانات، وذلك بتطبيق مؤشر القدرات، والتحول من ممارسة التدخلات على أساس المشاريع، أي التدخلات المتجزأة قصيرة الأجل، إلى مقارنة طويلة الأجل متكاملة على أساس البرنامج فيما يتعلق بالتنمية. ويستند البرنامج إلى تحديد واضح للمزايا النسبية وتحليل للقيود الملزمة الرئيسية التي تواجهها التنمية. والهدف من ذلك هو إعادة تنظيم التدابير السياساتية والتدخلات ذات الصلة لتخفيف القيود الملزمة وتحرير المزايا النسبية في البلدان النامية. ولهذا السبب، يرمي البرنامج إلى زيادة أوجه التأثير إلى أقصى حد، وفي الوقت نفسه، تقادي ازدواجية الجهود وهدر الوقت والموارد. ولا يُركّز عمل الأونكتاد على التحديات الإنمائية المستمرة والراهنة التي تواجهها البلدان النامية فحسب، بل يُركز أيضاً على إتاحة تشخيص ونظرة مستقبلية للقضايا والاتجاهات الناشئة وآثارها على التنمية والتجارة من منظور البلدان النامية.

33- ويدعم البرنامج، على وجه الخصوص، التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات والتصنيع، فضلاً عما يلي: تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية؛ وتعزيز قطاع خاص نابض بالحياة ودينامي؛ وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه؛ وتسخير إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الإنتاج وتحويل الأعمال؛ وتعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً. ويجري تطبيق مقارنة شمولية على جميع هذه المجالات ليكون للتدخلات في مجال واحد من الاقتصاد الوطني أو لعملية تنمية واحدة آثار تآزرية في غيرهما من المجالات. وتشمل مجالات تدخل البرنامج ما يلي:

(أ) تحليل القدرات الإنتاجية الوطنية والثغرات ذات الصلة باستخدام مؤشر القدرات. وتقضي هذه الخطوة إلى صياغة تقييمات لثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية؛ فهي أمرٌ أساسي في تحديد المزايا النسبية للاقتصاد والقيود الملزمة للتنمية، فضلاً عن تصميم استراتيجيات التدخل.

(ب) بناء قدرات الجهات صانعة السياسات والإحصائيين وخبراء السياسات الإنمائية والممارسين للاستجابة بشكل مناسب للتحديات الإنمائية وثغرات القدرات الإنتاجية التي يتم تحديدها.

(ج) تصميم استراتيجية محلية ترمي إلى التنوع الاقتصادي ببناء القدرات الإنتاجية وسد الثغرات التي يتم تحديدها، فضلاً عن تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي والتنوع الاقتصادي.

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قطاع خاص حيوي ودينامي يستوعب إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار التكنولوجي والتصنيع، بما في ذلك من خلال استراتيجية للتجارة الإلكترونية وبناء القدرات التكنولوجية.

(هـ) تجديد أو إصلاح شبكات النقل والخدمات اللوجستية بالكامل، وتيسير التجارة لتحسين القدرة التنافسية للصادرات والتنمية.

34- ويجري تنفيذ البرنامج الشمولي المتعدد القطاعات في أنغولا منذ عام 2018، دعماً لتتبع الاقتصاد والصادرات صوب القطاعات الخضراء. وقد حفّز البرنامج، على سبيل المثال، مشاركة سائر المجتمع، وهو ما ييسر صياغة وتنفيذ سياسات متسقة. وبإدماج الفئات الضعيفة بوصفها جهات مساهمة قيّمة في التنمية، شجّع البرنامج على اعتماد عقلية عدم ترك أي شخص خلف الركب. وإلى جانب التركيز على القطاعات الخضراء ودعم التنوع والتصنيع للحد من نقاط الضعف، أسهم تنفيذ البرنامج في أن واحد في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. وقد كفلت استدامة التدخلات إدماج مسارات العمل الأساسية لعناصر البرنامج في مسارات عمل هيئات القطاعين العام والخاص الوطنية التي تنفذ حالياً أنشطتها بصورة مستقلة، وما فتئ الأونكتاد يوجهها. وتظهر الأدلة الكلية اتجاهاً قوياً نحو زيادة تنوع الاقتصاد، حيث نمت صادرات المنتجات غير النفطية بنسبة 4 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2016. وتحققت هذه الآثار الإنمائية الهامة ببناء قدرات رأس المال البشري، وإتاحة الدعم لاستعراض السياسات وصياغتها وتنفيذها في العديد من مجالات السياسة الاقتصادية. وحتى الآن، أُتيح التدريب لـ 2 550 شخصاً (35 في المائة منهم من النساء) وتمّ بناء القدرات في أكثر من 660 مؤسسة، وذلك لتعزيز الآثار على أرض الواقع. ويجري تصميم برامج مماثلة للبلدان المستفيدة الأخرى.

سادساً - الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

35- بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء واستجابة لذلك، يمكن للأونكتاد إتاحة المزيد من دعمه للبلدان النامية، بما فيها الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لمساعدتها على بناء قدراتها الإنتاجية. ويتطلب هذا الدعم اتخاذ عدة خطوات نحو تنفيذ برنامج شمولي يحركه الطلب على نطاق الاقتصاد لمعالجة القيود الملزمة للتنمية وهي كما يلي:

- (أ) بعثات التقييم ومشاورات التوعية مع الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة التي لها صلة بعمليات التنمية والتحول الهيكلي.
- (ب) بناء قدرات الجهات واضعة السياسات الوطنية والخبراء التقنيين في مجال مركزية القدرات الإنتاجية في التنمية.
- (ج) بناء القدرات الإحصائية بين الخبراء التقنيين والإحصائيين على استخدام مؤشر القدرات.
- (د) تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية، لتقدير ثغرات القدرات الإنتاجية والتوصية بالتدخلات السياسية ذات الصلة.
- (هـ) عمليات التحقق مع الحكومات لضمان المسؤولية الوطنية عن عملية بناء القدرات الإنتاجية ومواءمة إجراءاتها مع الرؤى والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.
- (و) تصميم برامج تدخلات شمولية على نطاق الاقتصاد ومتعددة القطاعات والسنوات، وذلك بالتعاون مع الحكومات بغية معالجة ثغرات القدرات الإنتاجية وتيسير التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي.
- (ز) تنفيذ البرامج المذكورة أعلاه.

36- وما فتئ الأونكتاد يتلقى عدداً متزايداً من الطلبات من البلدان النامية للحصول على مساعدته على إعادة توجيه سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية نحو تعزيز القدرات الإنتاجية على نطاق اقتصاداتها، وذلك استناداً إلى مقارنة شمولية متكاملة وتدخلات طويلة الأجل. وقد ثبت أن استدامة تفاعلات الأونكتاد وتدخلاته ضرورية لكي تتحقق آثار أنشطة بناء القدرات. ومن ثم، فاستمرار الدعم الذي يتيح الاتحاد الأوروبي عنصرًا أساسيًا في التنفيذ الناجح والفعال للبرنامج في أنغولا. وبالمثل، مكّن الدعم الذي أتاحتها الصندوق الصيني لأهداف التنمية المستدامة الأمانة من تنظيم تدريب إحصائي ومنهجي على مؤشر القدرات وتوعية الجهات واضعة السياسات بتقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية. وتدل زيادة عدد طلبات المساعدة على نوعية الدعم الذي يتيح الأونكتاد وقيمتها المضافة، لكن قدرته على تلبية هذه الطلبات المتزايدة مقيدة بسبب محدودية موارده المالية. فمن الأهمية بمكان إذن أن تُعزّز الدول الأعضاء دعمها المالي للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والإبقاء على هذه الأنشطة في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لمعالجة ثغرات القدرات الإنتاجية والقيود المفروضة عليها.

37- ولهذا السبب، تسعى الأمانة إلى الحصول على الدعم لمواصلة النهوض بعملها المتعلق بالقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، بما في ذلك من طريق التمويل من خارج الميزانية أو غيرها من طرائق التمويل، ومن طريق المؤسسات المانحة القطرية، وحيثما أمكن، من خلال عمليات الميزنة الوطنية. وبناءً على القدرات الإنتاجية المحلية القائمة على البرنامج الشمولي للأونكتاد، استناداً إلى تقييمات ثغرات القدرات الإنتاجية الوطنية، أمرٌ أساسي في التحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، وتنويع الصادرات، وزيادة المشاركة في التفاعل الاقتصادي الدولي من طريق التجارة الدولية والاستثمار وسلاسل قيمة الإنتاج الإقليمية والعالمية، ومن ثم التنمية المستدامة، والحد من الفقر بشكل فعال، والاضطلاع بدور دولي أكبر. ويمكن وضع القدرات الإنتاجية في صميم صنع السياسات وبناء المؤسسات البلدان من ضمان قدر أكبر من السيطرة على عملياتها الإنمائية المحلية في عالم ما فتئ يزداد ترابطاً، ومن تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي وعالمي يتيح فوائد أكبر. بيد أن العمليات اللازمة لذلك تتطلب تمويلاً مستداماً يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية.